حضرة الرئيس
أصحاب السعادة
السيدات والسادة

حركة السلام الدائم هي منظمة لبنانية تعمل على حل النزاعات سلميا وعلى الحد من التسلح ، إيمانا منها بأن هذين المجالين يشكلان المرتكزان الأساسيان لبناء السلام ،ليس فقط في لبنان الذي عانى من ويلات الحروب إنما ايضا في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم في أسرة.

ونحن كثيرا ما نسمع عن عادة امتلاك الأسلحة في مجتمعاتنا، ومن أجل فهم أعمق لهذه الآفة بادرت منظمتنا إلي جانب رفاق لنا من منظمات أخر في المنطقة إلى إجراء مسح حول اعتبارات الناس للأمن في عدد من دولها .
أن نتائج المسح أظهرت وبشكل واضح الصلات بين الطلب على السلاح والتنمية في الشرق الأوسط ،وهذه النتائج نشرت في تقرير خاص لشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحد من انتشار وسؤ استخدام الأسلحة .
ثلاث خلاصات تحديدا أود لفت انتباهكم إليها من هذه الدراسة :

أولا : أكثرية المشاركين في المسح أكدوا على وجود الترابط التام بين التردي التنموي في مجتمعاتهم وبين توفر الأسلحة فيها .
ثانيا: إن ما يزيد عن 80%من الشباب يؤيدون السيطرة الكاملة من قبل السلطات الرسمية على حيازة الأسلحة الفردية.
ثالثا : إن الدراسة التي أجريت في قطاع غزة ولبنان والسودان أظهرت أن ما يزيد عن 50%من الشباب لا يؤيدون اقتناء السلاح لسبب اجمعوا علية وهو أن السلاح يشكل خطرا على عائلاتهم .أما في الضفة الغربية بينت الدراسة أن ما يزيد عن 40% من الناس يؤيدون اقتناء السلاح ورأى 60% منهم أن السلاح في مجتمعهم متوفر بكم هائل .
إن هذه النتائج أظهرت ويشكل جلي الرابط بين توفر السلاح من جهة وبين التردي التنموي والحكم القويم من جهة أخرى ، والناس هم راغبون في توفير الخطط الملائمة لجعل مجتمعاتهم أكثر أمننا .
إن برنامج عمل الأمم المتحدة لخص عناوين التنمية وإجراءاتها وفقا للتالي :

القيام بحملات إعلامية وبرامج توعية بشكل واسع ، التنبه إلى حاجات الأطفال ، التأكيد على مشاركة الناس بالشأن العام ، تعميم الحوار ونشر ثقافة السلام ،إضافة إلى حسن تطبيق برامج السيطرة على السلاح في المجتمعات الخارجة من الحروب .
مع مراجعة تنفيذ هذا البرنامج انه لمن المهم أيضا الاستفادة من التجارب العديدة التي لاقت النجاح قي مختلف أنحاء العالم ،حيث قلصت الطلب على الأسلحة، وساعدت على توفير، الأمن وحسنت التنمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

في منطقة الكاريبي تم تشجيع قيادات الجماعات الشبابية المسلحة في المشاركة بالبرامج الهادفة للسيطرة على أعمال العنف المسلح .
وفي جنوب إفريقيا بادرت منظمات المجتمع المدني إلى خلق المناطق المنزوعة السلاح في الأماكن العامة لتوفير الآمان حيث الناس غير مهددين بالسلاح ، هذا مما شكل تحديا للذين ينظرون إلى حمل السلاح بأنه اعتياديا وتحسنت اعتبارات الأمن بشكل ملموس .
أما في كمبوديا فقدتم تدريب الضباط على تطبيق نصوص التشريع الوطني للأسلحة باستخدام مناسب للقوة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان هناك حملات التوعية العامة المكثفة للناس على التشريعات الجديدة للأسلحة وأظهرت الوقائع لاحقا أن هذا البرنامج كان فاعلا .
وفي منطقة الشرق الأوسط أيضا كان هناك المبادرات الهادفة لمعالجة هذه المسألة من اليمن إلى السودان ومن الأردن إلى لبنان ولم يزل لدينا المزيد لنقوم به.

السيد الرئيس :

إن الوثيقة النهائية لهذا المؤتمر يجب أن ترسخ ما التزمت به الدول منذ خمس سنوات للتصدي للاتجار غير الشرعي ببعديه العرض والطلب على الأسلحة.إن هذه الوثيقة بواقعها الحالي تحتوي على مجموعة نقاط هي بغاية الأهمية حيث تعالج الطلب على الأسلحة بشكل واف وذلك في (16) ستة عشر والفقرة (19) تسعة عشر من الجزء الثالث وبشكل خاص قي الفقرة (36) ستة وثلاثون من الجزء الثاني حيث تضمنت إشارة واضحة إلى نشر ثقافة السلام .

إنما لا يسعنا إلا أن نبدي أسفنا لإسقاط النقطة المتعلقة بالمبادئ العالمية الاستخدام القوة من قبل رجال الأمن و الشرطة ،إن إسقاطها من المسودة كما النقطة المتعلقة بالتوصيات المحددة بشأن الجنس (gender) هو لأمر مستغرب .
وفي السنوات الخمس الأخيرة بدى جليا لنا ،إن النجاح في معالجة الاتجار غير المشروع يلزمه التزام ومشاركة كاملة في تحمل المسؤولية من قبل الحكومة والمجتمع المدني،والمضي معا لتقليص مستويات العنف ، وتحسين اعتبارات الأمن ، وتطوير حياة البشر ، وهذا ما يقع في صلب العمل الذي نحن بصدده اليوم .

شكرا جزيلا لحسن سماعكم

المتحدث : فادي أبي علام

رئيس حركة السلام الدائم (لبنان)

الأمم المتحدة - نيورك
30-06-2006